

Distr.: General
14 September 2021
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

باراغواي

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة
موضوع الاستعراض

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

- 1- تعرب باراغواي عن تقديرها وامتنانها للدول على التوصيات التي قدمتها إليها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان فيها، وتعيد تأكيد التزامها بهذه العملية، التي لا تعتبرها فقط تقييماً من جانب النظراء، بل أيضاً مناسبة للتفكير والتقييم الذاتي؛ وقد أعدت، انطلاقاً من هذه القناة، عملية جادة وشاملة على الصعيد المحلي لإجراء تقييم مشترك بين المؤسسات لهذه التوصيات.
- 2- ويتجلى تعاون باراغواي المنفتح والشفاف مع هذه الآلية في مشاركتها المستمرة في مختلف جولاتها. وقد قبلت تقريباً جميع التوصيات التي تلقتها خلال الجولتين الأوليين (2011 و2016)، لإدراكها أنها تساهم إسهاماً كبيراً في التحسين الدائم والمتطور لمعايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي تشارك بنشاط في عمليات استعراض حالات البلدان الأخرى، وتقدم توصيات بناءة.
- 3- وفي عام 2019، قدمت باراغواي تقريرها الطوعي لمنتصف المدة؛ وفي 5 أيار/مايو الماضي، حضرت بحسن نية الجولة الثالثة من استعراض حالتها، بغرض عرض إنجازاتها الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك أوجه التقدم والتحديات المسجلة في تنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال الجولة السابقة؛ ويندرج ذلك في إطار عملية حاسمة من الإصلاحات والتعديلات التشريعية والمؤسسية والسياسات العامة القائمة على نهج حقوق الإنسان، التي تبذل في تنفيذها قصارى جهدها، وتحمل مسؤوليتها في متابعة التوصيات المقدمة خلال مختلف الجولات.
- 4- وفي هذا الصدد، اعتمدت باراغواي نهجاً تشاركياً ومشاركياً بين المؤسسات في إعداد التقرير الوطني، حيث استخدمت لهذا الغرض الآلية الوطنية للرصد والتنفيذ والإبلاغ المسماة "النظام المعزز لرصد التوصيات"، التي أصبحت، بفضل منهجيتها القائمة على استخدام التكنولوجيا كمكمل لعمل الموظفين المعنيين بهذه العملية، أداة أساسية لتنظيم إعداد تقارير الرصد، في سياقٍ متسم بتحديات الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.
- 5- وتكرر باراغواي، مع الارتياح، امتنانها للدول على الاهتمام الذي أبدته من خلال مشاركتها في الحوار مع وفدها الوطني، رغم التحديات التي يفرضها التداول الافتراضي، وتشكرها بصفة خاصة على ملاحظاتها وتوصياتها، التي تقدم آراءها بشأنها وردودها عليها، من خلال هذا التقرير.

التصديق على الصكوك والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

- 6- تقبل باراغواي التوصيتين 1-118 و2-118، المتعلقةتين بالبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تواصل عملية مشاورات بين مختلف الهيئات الحكومية للنظر في إمكانية التصديق عليه وفي شروط تطبيقه.
- 7- وبالنظر إلى أنه يجري على الصعيد المحلي تنفيذ عملية التحليل والحوار وتبادل الآراء بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية، في إطار نهج مشترك بين القطاعات، فيما يتعلق بمسألة التصديق على اتفاق إسكاسو، قبل مناقشتها في البرلمان، فإن باراغواي تحيط علماً بالتوصيات 3-118 و4-118 و5-118، وتشدد على أن تنفيذها بفعالية يتوقف على الاستنتاجات التي ستتمخض عن المناقشة المحلية السالفة الذكر.
- 8- وتقبل باراغواي أيضاً التوصيات 6-118 و7-118 و8-118 و9-118، بالنظر إلى التقدم الكبير المبلغ عنه فيما يتعلق بعملية مناقشة البرلمان لمشروع قانون التصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم. وتقبل كذلك التوصيات 10-118 و11-118 و12-118.

الخطّة الوطنية لحقوق الإنسان

9- تقبل باراغواي التوصيات 13-118، و14-118، و15-118، بالنظر إلى أنه يجري تنفيذ عملية إعداد خطة العمل الثالثة لشبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، باشرت وزارة العدل رسمياً، بوصفها هيئة تنسيق شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية، عمليةً للتعاون المشترك بين المؤسسات مع أمانة التخطيط التقني المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل المضي قدماً في استخدام نظام التخطيط القائم على النتائج لرصد ومتابعة الخطّة الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما سيسمح بالشروع في عملية لتقييم مستوى تنفيذ هذه الخطّة وبإنشاء آليات تتفحصها وتعديلها، بمشاركة المجتمع المدني.

مكتب أمين المظالم

10- تقبل باراغواي التوصيات 16-118، و17-118، و18-118، و19-118، و20-118، و21-118، و22-118، و23-118، و24-118، و25-118، و26-118، و27-118، و28-118، و29-118، و76-118.

عدم التمييز

11- تقبل دولة باراغواي التوصيات 30-118، و31-118، و32-118، و33-118، و34-118، و35-118، و36-118، و37-118، و38-118، و39-118، و40-118، و41-118، و42-118، و43-118، و44-118، و45-118، و46-118، و47-118، و166-118.

البيئة وتغير المناخ

12- بالنظر إلى أن باراغواي ما فتئت تشجع اتخاذ إجراءات حاسمة في مجال حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ، من خلال أطر قانونية وسياساتية تخضع للمواءمة المستمرة، فهي تقبل التوصيات 48-118، و49-118، و50-118، و51-118، و52-118، و120-118.

نظام السجون

13- تقبل باراغواي التوصيات 53-118، و55-118، و56-118، و58-118، و60-118، و61-118، و62-118، و66-118، و71-118، لاتساقها مع الإجراءات والتدابير التي ما فتئت الدولة تتخذها من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة في نظام السجون، في إطارٍ للتخطيط الاستراتيجي يرمي إلى عكس مسار الأسباب النظامية للتحديات التي يواجهها نظام السجون، من خلال تعديلات شاملة للقوانين والإجراءات والميزانيات.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقوات الأمن

14- تقبل باراغواي أيضاً التوصيات التالية المقدمة بشأن منع أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والقضاء عليها: 118-54، و118-57، و118-59، و118-63، و118-65، و118-70. وبالمثل، تقبل التوصية 118-67، التي تشدد بخصوصها على أن النيابة العامة تُجري في إطار اختصاصاتها تحقيقات موضوعية في الشكاوى المتعلقة بأفعال الإيذاء البدني المزعومة الموجبة للعقاب والمرتكبة في سياق ممارسة الوظائف العامة، وبالتعذيب والقتل العمد وغيرهما، يقرر القضاء على أساس نتائجها العقوبات المناسبة وفقاً للإطار القانوني الساري.

15- وتقبل جمهورية باراغواي جزئياً التوصية 118-69، ونصها "المضي قدماً دون تأخير وبطريقة محايدة في التحقيق في مقتل فتاتين أرجنتينيتين تبلغان من العمر 11 عاماً في سياق عملية نفذتها فرقة العمل المشتركة في 2 أيلول/سبتمبر 2020..."، بالنظر إلى أنه يجري بالفعل اتباع مختلف مسارات التحقيق التي حددها الهيئات المختصة، وفقاً للقوانين والإجراءات السارية في البلد، والتي تقدم باراغواي بشأنها تقارير منتظمة بناء على طلب مختلف آليات النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.

16- وبالإضافة إلى ذلك، وبخصوص التوصية ذاتها، تحيط باراغواي علماً بعرض جمهورية الأرجنتين المتمثل في "إتاحة الخبرة التي يتمتع بها الفريق الأرجنتيني للأنتروبولوجيا الجنائية..."، حيث ترى أن أي اقتراح للعمل في هذا المجال ينبغي أن يراعي، في المقام الأول، سيادة باراغواي واختصاصها القضائي.

إقامة العدل

17- تقبل باراغواي التوصيتين 118-64 و118-68، لتوافقهما مع قرار محكمة العدل العليا رقم 21/1511، الذي تشير فيه إلى "ضرورة عدم تطبيق تدبير الحبس الاحتياطي إلا في الحالات الاستثنائية". وتقبل كذلك التوصيات 118-72، و118-73، و118-74، و118-75.

الفساد

18- تماشياً مع الجهود المبذولة والإنجازات المحرزة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، ولا سيما في سياق الموافقة مؤخراً على الخطة الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد للفترة 2021-2025، تقبل باراغواي التوصيات 118-77، و118-78، و118-79.

حرية التعبير وسلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

19- فيما يتعلق بسلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، تقبل باراغواي التوصيات 118-80، و118-81، و118-82، و118-83، و118-84، و118-86، و118-87، و118-88، و118-89، و118-90، و118-91، و118-92، و118-93، و118-94، و118-95، و118-96، و118-97، و118-98.

مكافحة الاتجار بالأشخاص

20- تقبل دولة باراغواي التوصيات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص برمتها، وهي: 118-99، و118-100، و118-101، و118-102، و118-103، و118-104، و118-105، و118-106، و118-107، بالنظر إلى أن الإجراءات الموصى بها تشكل جزءاً من الجهود التي تبذلها الدولة باستمرار في هذا المجال.

حماية الأسرة

21- تقبل باراغواي أيضاً التوصية 118-108.

حقوق العمل

22- استناداً إلى أحكام الدستور الوطني نفسه وقانون العمل، تقبل باراغواي التوصية 118-85 - التي توضح بشأنها أن النقابات في البلد تتمتع بالحرية الكاملة -، والتوصيات 118-109، و118-110، و118-111، و118-112.

الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية

23- نظراً للأهمية التي توليها باراغواي للحماية الاجتماعية ولمكافحة الفقر التي تعكف في سياقها على تنفيذ استراتيجية لدمج الجهود المشتركة بين المؤسسات من أجل تعزيز الأثر الطويل الأجل للسياسات الاجتماعية، تماشياً مع "الإطار الاستراتيجي لأهداف وإجراءات نظام الحماية الاجتماعية للفترة 2019-2023"، فهي تقبل التوصيات 118-113، و118-114، و118-115، و118-116، و118-118، و118-119.

24- وفي هذا الصدد، تقبل باراغواي التوصية 118-117، وتوضح أن الفريق الاقتصادي الوطني وافق على النسخة المحدثة، الوشيك إطلاقها رسمياً، من خطة التنمية الوطنية لعام 2030، السارية بالفعل، التي استُخدمت لوضع الميزانية العامة للإنفاق الوطني لعام 2022.

الحق في الصحة

25- تقبل باراغواي التوصيات 118-121، و118-122، و118-123، و118-124، و118-125، و118-126، و118-127، و118-128، و118-129، و118-130، و118-131، و118-132، و118-137، و118-138، و118-139، و118-140، و118-141.

26- وتحيط باراغواي علماً بالتوصيات 118-133، و118-135، و118-136، لأنها تتعارض مع الأحكام الدستورية السارية، التي تكفل الحق في الحياة.

27- ولأسباب ذاتها المبينة سابقاً، تقبل باراغواي جزئياً التوصية 118-134، وتحصر قبولها في "اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة العنف الجنساني. وضمان التمتع بالصحة والحصول على الحقوق الجنسية والإنجابية".

الحق في التعليم

28- تقبل باراغواي التوصيات 142-118، و143-118، و144-118، و145-118، و146-118، و147-118، و148-118، و149-118، و150-118، و151-118، و152-118، و153-118، و154-118.

مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين والعنف

29- في إطار السياسات السارية حالياً في البلد، التي تشمل استراتيجيات لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات، تقبل باراغواي التوصيات 155-118، و156-118، و157-118، و158-118، و159-118، و160-118، و161-118، و164-118، و165-118، و168-118، و169-118، و170-118، و171-118.

30- وعلى غرار ذلك، تقبل باراغواي التوصيات 162-118، و163-118، و172-118، و173-118، و174-118، و175-118، و176-118، و178-118، و179-118، و180-118، و181-118، و182-118، و183-118، و184-118، و185-118، و186-118، التي ستساهم في حفز الإجراءات والتدابير القانونية والسياساتية الجاري تنفيذها في البلد.

حقوق الأطفال والمراهقين

31- تقبل باراغواي التوصيات 167-118، و177-118، و187-118، و188-118، و189-118، و190-118، و191-118، و192-118، و193-118، و194-118، و195-118.

حقوق الشعوب الأصلية

32- تقبل باراغواي أيضاً التوصيات 196-118، و197-118، و198-118، و199-118، و200-118، و201-118، و202-118، و203-118، و204-118، و205-118، و206-118، و207-118.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

33- تقبل باراغواي كذلك التوصيات 208-118، و209-118، و210-118.

الالتزامات الطوعية

34- تعيد باراغواي تأكيد الالتزامات الطوعية التي قطعتها على نفسها خلال جولات التقييم السابقة، والتي أوفت بالكثير منها على النحو الملائم وفقاً لما يرد في التقرير الوطني الأخير.

35- وفيما يتعلق بالالتزامات التي لا تزال عالقة أو في طور التنفيذ، تأخذ باراغواي على محمل الجد التزامها بمواصلة بذل قصارى جهدها لمتابعتها، إلى جانب التوصيات التي قبلتها خلال هذه الجولة،

وتعيد تأكيد الأهمية التي توليها لهذه الالتزامات، باعتبارها حافزاً لاتخاذ مبادرات وإجراءات تسمح بمواصلة رفع مستوى معايير تعزيز وحماية حقوق الإنسان، تماشياً مع التزاماتها الدولية في هذا المجال.

36- وتتعهد باراغواي، على وجه الخصوص، بما يلي:

- مواصلة المشاركة بشكل بناء في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز التعاون مع هيئات المعاهدات، فضلاً عن الإبقاء على الدعوات المفتوحة الدائمة الموجهة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛
- تركيز الجهود على تنفيذ الالتزامات التي تقع على عاتق البلد بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مع إبراز أهمية تعميمها في إطار خطة عام 2030؛
- تعزيز تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، من أجل توفير مستوى أفضل من نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص الأشد ضعفاً؛
- مواصلة العمل من أجل توطيد مؤسسات حقوق الإنسان، وتعزيز عملية وضع وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج القائمة على نهج حقوق الإنسان؛
- مواصلة تعزيز الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة المسماة "النظام المعزز لرصد التوصيات"، باعتبارها أداة لتعزيز أثر إجراءات الدولة على أرض الواقع، والاستمرار في تبادل خبراتها من خلال التعاون التقني؛
- تعزيز مجالات الحوار والعمل المشترك مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل تشجيع السياسات العامة التي تكفل حقوق الإنسان؛
- مواصلة العمل من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص والعنف على النساء والأطفال؛
- مواصلة تعزيز ثقافة الشفافية الفعلية، وإمكانية الحصول على المعلومات العامة، والمساءلة، ومشاركة المواطنين، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لمكافحة الفساد.

37- وأخيراً، تعيد باراغواي تأكيد قناعتها أن عملية الاستعراض الدوري الشامل من أهم آليات النظام الدولي للمتابعة والرصد، وتكمن أهميتها في منهجيتها القائمة على الحوار الصريح والإيجابي والشفاف، الذي يعزز حالة حقوق الإنسان في كل بلد وفي العالم ويساهم في تحسينها، وستحظى هذه الآلية بالتالي بدعم باراغواي والتزامها الكاملين المستمرين.